ما بعد الوظيفة: الأجور والقدرة الشرائية في الجزائر
POST-EMPLOYMENT: WAGES AND PURCHASUNG POWER IN ALGERIA

D/ Righi Hicham د. ريغي هشام[1]
المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف بميلةhichem_1000@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 26/09/2019 تاريخ القبول: 11/03/2020 تاريخ النشر: 03/04/2020

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تطور مستوى الأجور الحقيقية، وبالتالي القدرة الشرائية، لفئة الأجراء، والتي تُمثل أكثر من ثلثي إجمالي المشتغلين، في ظل تطور مستوى الأجور الإسمية ومستوى الأسعار في الجزائر. فالبرغم من الإرتفاعات الهامة في مستويات الأجور الإسمية، والتي تتحدد حسب العديد من المحددات مثل قطاع النشاط والمؤهلات، خلال الفترة ماي 2017 مقارنة بفترة ماي 2010، إلا أن الأجور الحقيقية لم تنمو إلا بنسب ضئيلة جداً، وسالبة في بعض الأحيان خلال نفس الفترة بسبب الإرتفاع في مستوى الأسعار مُقاساً بالمؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك.

الكلمات المفتاحية: الأجر الإسمي، الأجر الحقيقي، القدرة الشرائية، المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك.
تصنيف JEL: E24، E31، J32.

ABSTRACT:
This study aims to assess the development of the level of real wages, and hence the purchasing power, of the wage earners, which represent more than two-thirds of the total employed, in light of the development of the level of nominal wages and the level of prices in Algeria. Despite significant increases in nominal wage levels, which are determined by many determinants such as activity sector and qualifications, in May 2017 compared to May 2010, real wages have grown only at very low rates and sometimes negative during the same period due to the rise in the price level, as measured by the national consumer price index.

Key words: Nominal wage, Real wage, Purchasing power, National consumer price index.
Jel Classification Codes: E24, E31, J32.

Résumé:
Cette étude vise à évaluer l'évolution du niveau des salaires réels, et donc du pouvoir d'achat, des salariés, qui représentent plus des deux tiers de l'emploi total, à la lumière de l'évolution du niveau des salaires nominaux et du niveau des prix en Algérie. Malgré des augmentations significatives des niveaux de salaires nominaux, qui sont déterminés par de nombreux déterminants tels que le secteur d'activité et les qualifications, en mai 2017 par rapport à mai 2010, les salaires réels n'ont augmenté que de manière très faible et ont parfois été négatifs au cours de la même période en raison de la hausse des niveaux des prix, tel que mesuré par l'indice national des prix à la consommation.

Mots clés: salaire nominal, salaire réel, pouvoir d'achat, indice national des prix à la consommation.
Codes de classification de Jel: E24, E31, J32.

[1]المؤلف المرسل: ريغي هشام، الإيميل: hichem_1000@yahoo.fr

المقدمة:

جرت العادة في الكثير من الدراسات التي تتناول المواضيع المتعلقة بسوق العمل التركيز على موضوع البطالة من خلال البحث في أسباب نشوئها وإنعكاساتها على أولئك الذين يعانون منها ثم محاولة تقديم بعض الحلول للتخفيف من وطأتها أو القضاء عليها. لكن ربما يغفل بعض الكتاب عن فئة المشتغلين على أساس أن الأفراد المشتغلين قد وجدوا مناصب شغل وبالتالي أصبحوا يتلقون أجور ومن تم يجب التركيز فقط على فئة البطالين. وبالرغم من أن هذا صحيح جزئياً، إلا أن نظرة وقراءة أعمق في وضع الفئة المشتغلة تدفع إلى إيلاء هذه الفئة الإهتمام، بدون، بالطبع، إغفال أهمية التركيز على فئة البطالين.

صحيح أن حصول الأفراد على مناصب عمل، خاصة في الدول التي تعاني من شح في خلق الوظائف يُعتبر إنجاز كبير لهؤلاء، خاصة بالنسبة لفئة المتعلمين الذين يقضون سنوات كثيرة في الدراسة. وبالرغم من أهمية هذه الخطوة، إلا أن هؤلاء سيصطدمون بحقيقة أخرى جد هامة وهي مسألة الأجر. فهذا الأخير يُعتبر بالنسبة للعديد من الأجراء مصدر الدخل الوحيد لإعالة أنفسهم وأسرهم، وبالتالي فإن قيمة الأجر وتطوره يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة لهم. وبالرغم من هذه الأهمية، إلا أن العنصر الأكثر أهمية بالنسبة لفئة الأجراء هو القدرة الشرائية وهو الأمر الذي يدفع للبحث في القيمة الحقيقية للأجور في ظل تحركات مستويات الأسعار مع مر الزمن.

وبالنسبة للجزائر، يُعتبر مثل هذا الموضوع في غاية الأهمية. ومن هنا يُمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

" ما هو واقع الأجور في الجزائر في ظل تطور مستويات الأسعار؟"

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أهمية فئة الأجراء ضمن فئة المشتغلين في الجزائر؟
- ما هي إتجاهات تطور مستويات الأجور الإسمية والحقيقية في الجزائر في ظل تطور مستويات الأسعار ؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات الفرعية وبالتالي على التساؤل الرئيسي نطرح الفرضيات التالية:

- تمثل فئة الأجراء نسبة هامة ضمن فئة المشتغلين.
- سجلت الأجور الإسمية خلال الفترة ماي 2010-ماي 2017 معدلات نمو إيجابية.
- بالرغم من تسجيل الأجور الحقيقية لمعدلات نمو إيجابية، بصفة عامة، خلال الفترة ماي 2010- ماي 2017، إلا أن الفرق شاسع مقارنة مع معدلات النمو الإيجابية في الأجور الإسمية نتيجة الإرتفاع في مستويات الأسعار.

الإطار الزمني والمكاني:

تقوم هذه الدراسة على تقييم تطور الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة ماي 2017 مقارنة بفترة ماي 2010 على أساس أن الفترة المرجعية للتحقيقين الذين قاما بهما الديوان الوطني للإحصائيات خلال السنتين المذكورتين هو شهر ماي. وبالرغم من أن الإطار الزمني للدراسة هو 2010-2017، فهذا لا يمنع من تناول فترات أبعد لبعض المؤشرات الأخرى التي تتوفر عنها معطيات.

أهمية وأسباب إختيار الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع يمس مباشرة بالحياة المعيشية لفئة هامة من المشتغلين وهي فئة الأجراء. فكون الأجر يُعتبر مصدر الدخل شبه الوحيد لهذه الفئة، فكان من الضروري الإهتمام بدراسة مختلف العوامل المؤثرة في الأجور. فبالإضافة إلى القيمة الإسمية للأجر والتغيرات التي تحدث فيه، تلعب مستويات الأسعار دوراً جد هام في التأثير على القيمة الحقيقية له وبالتالي التأثير بشكل مباشر على المستوى المعيشي لفئة الأجراء وأسرهم.

أما عن الأسباب التي دفعت الباحث لتناول مثل هذا الموضوع فهي:

- الأهمية التي يحتلها الأجر كمصدر دخل شبه وحيد للعديد من الأجراء؛
- أهمية الأخذ بعين الإعتبار إتجاهات الأسعار في تقييم الأجور؟
- ميل الباحث للمواضيع المتعلقة بسوق العمل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقديم صورة شاملة عن واقع وإتجاهات التشغيل في الجزائر؛
- محاولة تشريح وتقييم واقع الأجور في الجزائر؛
- الوصول إلى توصيات على أساس النتائج المتوصل إليها.

منهج الدراسة:

فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي.

أقسام الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى القسمين التاليين:

1- واقع التشغيل في الجزائر
2- الأجور والقدرة الشرائية في الجزائر

1- واقع التشغيل في الجزائر:

وفقاً لتقرير النشاط، التشغيل والبطالة الصادر عن الديوان الوطني للإحصائيات، إرتفع عدد السكان النشطين خلال الفترة سبتمبر 2010-سبتمبر 2018 من 10.8 مليون شخص إلى حوالي 12.5 مليون شخص، كما حافظت نسبة النشاط، والتي تُعرّف بأنها نسبة السكان النشطين إلى السكان في سن النشاط، أي 15 سنة فأكثر (ONS, 2019a, p. 3)، على إستقرارها عند 41.7% خلال نفس الفترة. وإرتفع عدد السكان المشتغلين من 9.7 مليون مشتغل إلى 11 مليون مشتغل. وإنخفضت نسبة العمالة، والتي تُعرّف بأنها نسبة السكان المشتغلين إلى السكان في سن العمل (ONS, 2019a, p. 3)، من 37.6% إلى 36.8%. وشهدت الفترة إرتفاعاً في عدد البطالين من حوالي 1.08 مليون بطال إلى حوالي 1.5 مليون بطال، وإرتفع معدل البطالة، والذي يعرّف بأنه نسبة السكان البطالين إلى السكان النشطين (ONS, 2019a, p. 3)، من 10.0% إلى 11.7%.

الجدول رقم 1: تطور بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة سبتمبر 2010–أفريل 2018 (بالآلاف والنسب المئوية)

البيان	الفترة	سبتمبر 2010	سبتمبر 2011	سبتمبر 2012	سبتمبر 2013	أفريل 2014	سبتمبر 2014	سبتمبر 2015	أفريل 2016	سبتمبر 2016	أفريل 2017	سبتمبر 2017	أفريل 2018	سبتمبر 2018
النشطون	العدد	10812	10661	11423	11964	11716	11453	11932	12092	12117	12277	12298	12426	12463
	نسبة النشاط	41.7	40.0	42.0	43.2	41.5	40.7	41.8	42.0	41.8	42.0	41.8	41.9	41.7
المشتغلون	العدد	9735	9599	10170	10788	10566	10239	10594	10895	10845	10769	10858	11048	11001
	نسبة العمالة	37.6	36.0	37.4	39.0	37.5	36.4	37.1	37.8	37.4	36.8	36.9	37.2	36.8
البطالون	العدد	1076	1062	1253	1175	1151	1214	1337	1198	1272	1508	1440	1378	1462
	نسبة البطالة	10.0	10.0	11.0	9.8	9.8	10.6	11.2	9.9	10.5	12.3	11.7	11.1	11.7

Source: (ONS, 2019a, p. 14)

تم تصحيح مجموع عدد المشتغلين حيث وردت في الجدول بقيمة 11011 والصحيح هو وهذه الأخيرة11001 واردة في التحليل الوارد في المصدر وأيضا تم التأكد من صحت العدد من خلال جمع عدد من المتغيرات.

وبالنظر لطبيعة الدراسة، سيتم التركيز فقط على مختلف الجوانب المتعلقة بفئة المشتغلين، والتي من ضمنهم فئة الأجراء، من خلال التوزيع حسب: القطاع، الحالة المهنية، القطاع القانوني والجنس.

ففيما يخص التوزيع القطاعي لفئة المشتغلين، يُلاحظ أن أكثر من نصف المشتغلين (61.1%) يشتغلون في قطاع الخدمات في سبتمبر 2018، وهي نسبة مرتفعة عن تلك المسجلة في سبتمبر 2010 والبالغة 55.2%. ويشتغل في قطاع البناء والأشغال

العمومية 16.1% من مجمل المشتغلين، وهي نسبة أقل عن تلك المسجلة في سبتمبر 2010 حيث بلغت 19.4%. ويأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة من حيث نسبة المشتغلين، حيث يشتغل في هذا القطاع 13.0% من مجمل المشتغلين، وهي نسبة أقل بقليل عن تلك المسجلة في سبتمبر 2010 حيث بلغت 13.7% ويأتي في الأخير القطاع الزراعي الذي يُشغل ما نسبته 9.7% من مجمل المشتغلين، وهي نسبة أقل عن تلك المسجلة في سبتمبر 2010 حيث بلغت 11.7%.

الشكل رقم 1: تطور نسبة المشتغلين حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة سبتمبر 2010– أفريل 2018

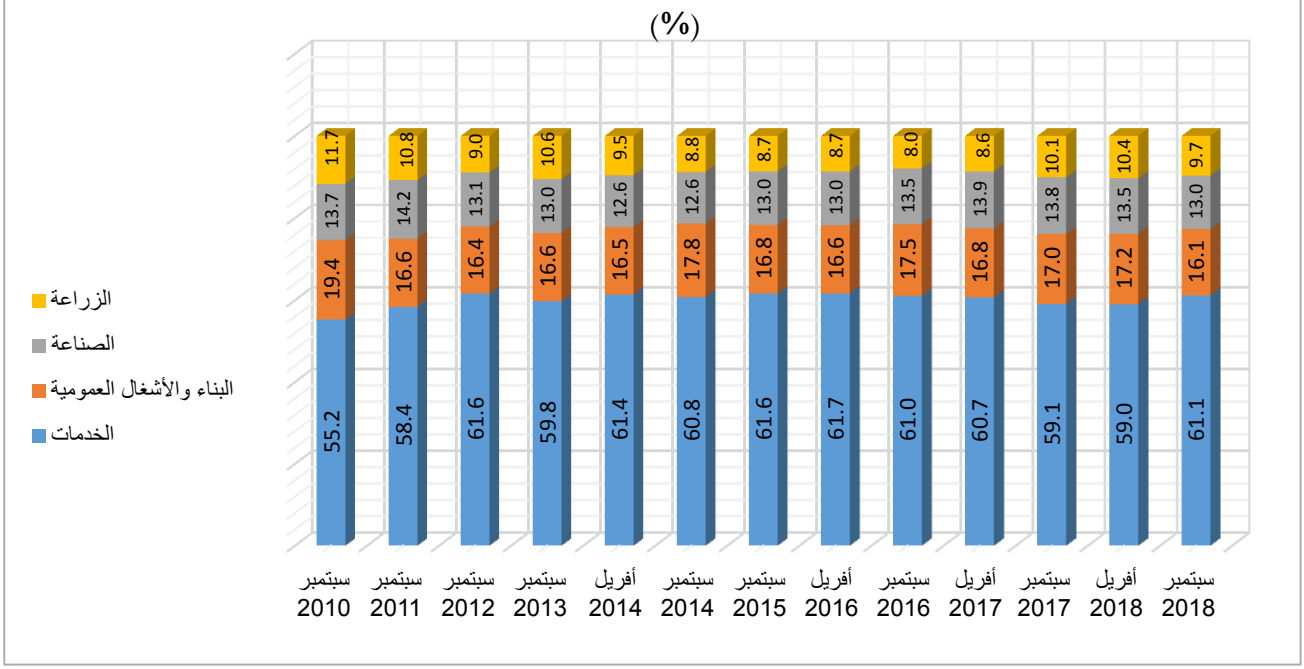

Source: Préparé par l'auteur à partir de: (ONS, 2019a, p. 15)

ويُلاحظ هيمنة فئة الأجراء على الأشخاص المشتغلين بـ 67.3%، حيث تتكون هذه الفئة من فئتين: الأجراء الدائمين وأجراء غير دائمين ومتدربين. فبالنسبة للفئة الأولى تبلغ نسبتها 38.0% من مجمل المشتغلين في سبتمبر 2018، مرتفعة من 36.0% في سبتمبر 2011. أما الفئة الثانية فتبلغ نسبتها 29.3% من مجمل المشتغلين منخفضة من 31.0% خلال نفس الفترة. ويُعتبر 30.7% من المشتغلين كمُستخدِمين وأصحاب مهن حرة، وهي نسبة منخفضة عن تلك المسجلة في سبتمبر 2011 حيث بلغت 30.9%. وفي المرتبة الأخيرة تأتي فئة مساعدو عائلات، حيث يحمل 1.9% فقط من مجمل المشتغلين هذه الصفة، وإنخفضت هذه النسبة من 2.1% في سبتمبر 2011.

الشكل رقم 2: تطور نسبة المشتغلين حسب الحالة المهنية خلال الفترة (%)

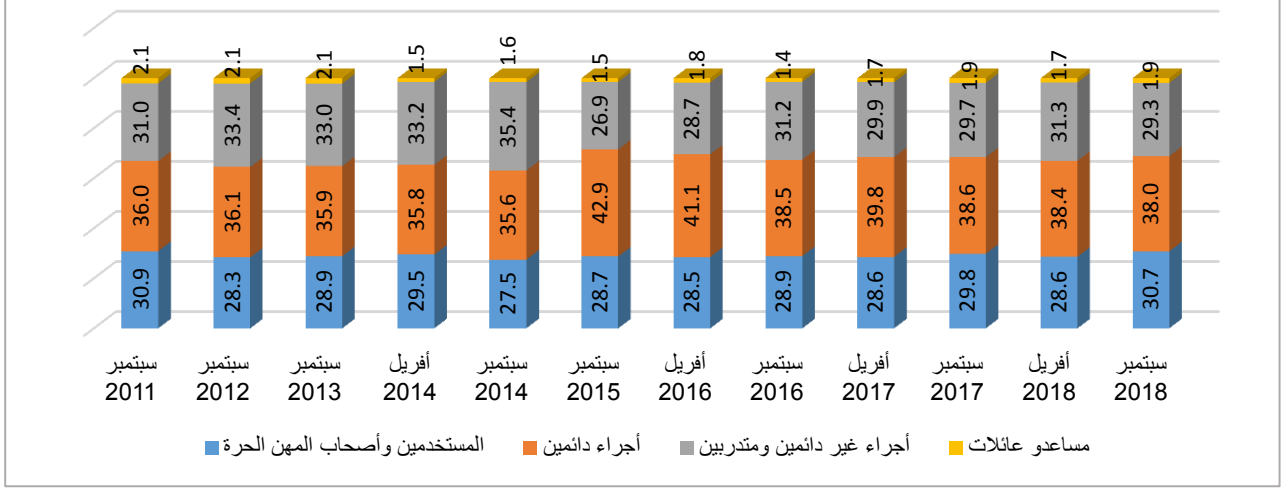

Source: Préparé par l'auteur à partir de: (ONS, 2019a, p. 15)

ملاحظة: تم إهمال المعطيات المتعلقة بفترة سبتمبر 2010 لعدم تساوي مجموع عدد المشتغلين لجميع الفئات مع مجموع عدد المشتغلين الوارد أعلاه وهذا يدل على وجود خطأ من المصدر.

وفيما يخص توزيع المشتغلين حسب القطاع القانوني، يُلاحظ أنه على طول الفترة سبتمبر 2010-سبتمبر 2018، كان أكثر من نصف المشتغلين يشتغلون في القطاع الخاص. وخلال فترة سبتمبر 2018 كان حوالي ثلثي مجمل المشتغلين (62.8%) يشتغلون في القطاع الخاص، بالرغم من إنخفاض هذه النسبة من 65.6%. وإرتفعت نسبة المشتغلين في القطاع العام من 34.4% إلى 37.2%.

الشكل رقم 3: تطور نسبة المشتغلين حسب القطاع القانوني (%)

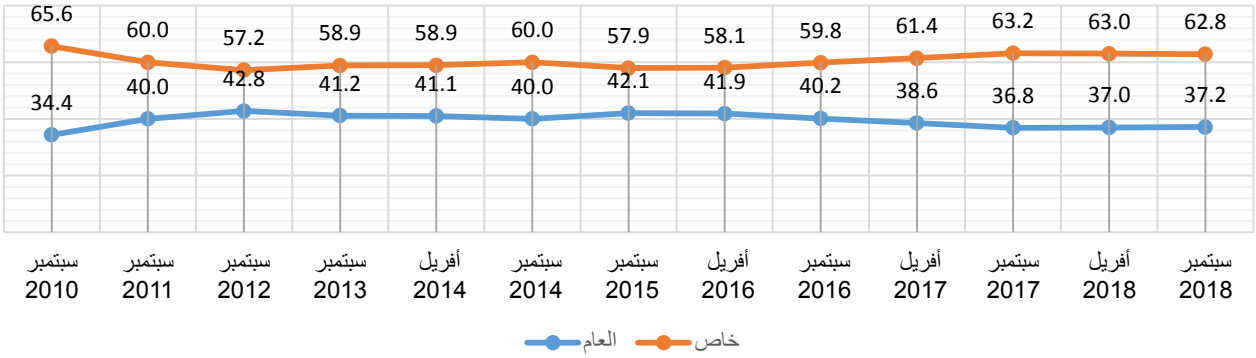

Source: Préparé par l'auteur à partir de: (ONS, 2019a, p. 15)

ويُهيمن الذكور على النسبة الأكبر من عدد المشتغلين بـ 82.2% من مجمل المشتغلين في سبتمبر 2018، بالرغم من إنخفاض النسبة من 84.9% في سبتمبر 2010. وإنخفض معدل عمالة الذكور خلال هذه الفترة من 63.3% إلى 60.7%. وتبلغ نسبة الإناث المشتغلات 17.8% من مجمل المشتغلين مرتفعة من 15.1%، وإرتفع معدل العمالة لدى هذه الفئة من 11.5% إلى 13.2% خلال نفس الفترة.

الشكل رقم 4: تطور نسبة المشتغلين ومعدل العمالة حسب الجنس(%)

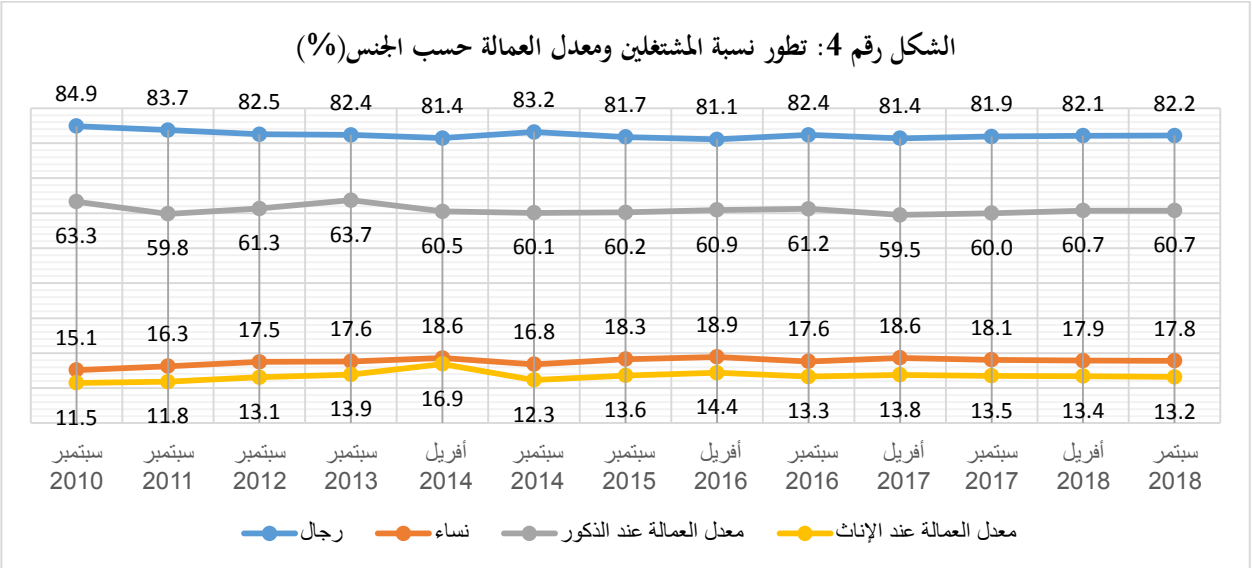

Source: Préparé par l'auteur à partir de: (ONS, 2019a, p. 14)

ولقد لعب تدخل الدولة المباشر والغير مباشر في سوق العمل خلال هذه الفترة (وأيضاً في فترات سابقة) دوراً محورياً في إرتفاع مستويات التشغيل. وتتمثل طبيعة هذا التدخل في:

دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: شهدت السنوات الماضية طفرة هائلة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بفضل الدعم الكبير الذي قدمته الدولة من خلال العديد من الآليات والتسهيلات المقدمة لإنشاء هذا النوع من

المؤسسات. فإذا أخذنا الفترة 2010-السداسي الأول 2018، يلاحظ إرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 619072 مؤسسة إلى 1093170 مؤسسة، وكان هذا الإرتفاع مدفوعاً بشكل كلي بارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، في ظل إنخفاض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية. فالأولى إرتفع عدها من 618515 مؤسسة إلى 1092908 مؤسسة، في حين إنخفض عدد الثانية من557 مؤسسة الى 262.

ونتيجة الإرتفاع المسجل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إرتفع عدد الوظائف فيها من 1625686 وظيفة إلى 2690246 وظيفة خلال الفترة 2010-السداسي الأول 2018، وارتفعت مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل الكلي من 16.70% إلى 24.45%. وكان هذا الإرتفاع في عدد الوظائف مدفوعاً بشكل كلي بارتفاع عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من 1577030 وظيفة إلى 2668173 وظيفة، في ظل إنخفاض عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة من 48656 وظيفة إلى 22073 وظيفة.

الجدول رقم 2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسط وعدد الوظائف فيها خلال الفترة 2010– السداسي الأول 2018

طبيعة م.ص.م	السنة / البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	السداسي الأول 2018
الخاصة	العدد	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1022231	1074236	1092908
	الوظائف	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	2327293	2511674	2632018	2668173
العامة	العدد	557	572	557	557	542	532	390	267	262
	الوظائف	48656	48086	47375	48256	46567	43727	29024	23452	22073
المجموع	م.ص.م	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1093170
	الوظائف	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698	2655470	2690246
نسبة المشتغلين في م.ص.م إلى التشغيل الكلي (%)		16.70	17.96	18.17	18.56	21.07	22.38	23.43	24.46	24.45

Sources:
- Données 2010-2011: (Bulletin d'information Statistique de la PME, 2012)
- Données 2012: (Bulletin d'information Statistique de la PME, 2013)
- Données 2013-2014: (Bulletin d'information Statistique de la PME, 2015)
- Données 2015-2016: (Bulletin d'information Statistique de la PME, 2017)
- Données 2017: (Bulletin d'information Statistique de la PME, 2018a)
- Données 1er semestre 2018: (Bulletin d'information Statistique de la PME, 2018b)

- قام الباحث بحساب عدد م.ص.م العمومية لسنة 2015 من خلال الفرق بين العدد الإجمالي لـ م. ص. م وعدد م. ص. م الخاصة.
- قام الباحث بحساب نسبة المشتغلين في م.ص.م إلى التشغيل الكلي على أساس معطيات مجموع الوظائف في م.ص.م الواردة في الجدول إلى معطيات العدد الكلي للمشتغلين الواردة في الجدول رقم 1 أعلاه. (فيما يخص معطيات العدد الكلي للمشتغلين للسنوات التي تحتوي على فترتين مرجعيتين فقد تم إستخدام الفترة المرجعية الثانية).

برامج الإستثمارات العمومية: أسهمت مختلف برامج الإستثمارات العمومية التي أطلقتها السلطات العمومية منذ سنة 2001 في خلق العديد من مناصب الشغل المباشرة والغير المباشرة في قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاعات المرتبطة. فخلال الفترة 2001-2014 والتي تضمنت ثلاثة برامج للإستثمارات العمومية، تميزت نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت بمستوى فوق 50% ماعدا سنتي 2008 و2009. وحافظت النسبة على مستوى فوق 50% خلال السنوات اللاحقة حيث بلغت 55.90% سنة 2018.

الشكل رقم 5: نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت (%)

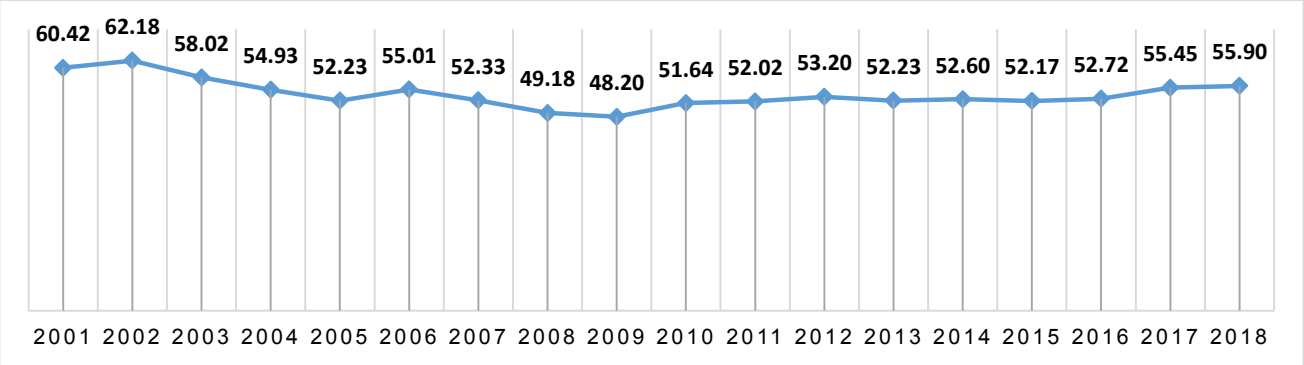

Source: Taux calculés par l'auteur à partir de:
- Données 2001-2014: (ONS, 2016, pp. 68-69)
- Données 2015-2018: (ONS, 2019b, p. 9)

معطيات سنوات 2015-2017: شبه نهائية، سنة 2018: مؤقتة

- **توسع التوظيف في الوظيفة العمومية:** شهدت السنوات الماضية حملة توظيف كبيرة في العديد من القطاعات العمومية (الصحة، التربية، التعليم العالي، ...)، أفضت إلى تشغيل عدد كبير من الأفراد. ولقد بلغ عدد تعداد الوظيفة العمومية حوالي 2.1 مليون موظف وعون عمومي حتى تاريخ 03 ديسمبر 2017 موزعين حسب الطبيعة القانونية لعلاقة العمل إلى 1645254 موظف و450295 متعاقد (المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، 2018). كما يتوزع هؤلاء على عدد من قطاعات النشاط الاقتصادي كما هو موضح في الجدول رقم 3 أدناه.

الجدول رقم 3: توزيع تعددات الوظيفة العمومية بحسب قطاعات النشاط حتى تاريخ 2017/12/03

الداخلية والجماعات المحلية	التربية الوطنية	الصحة العمومية	التعليم العالي	المالية	التكوين والتعليم المهنيين	العدل	قطاعات أخرى	المجموع
607652	638191	276514	185031	80635	56359	44379	206788	2095549

المصدر: (المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، 2018)

ويهدف الأفراد بدرجة أولى، مهما كان مستواهم العلمي أو سنهم أو القطاع الذي ينشطون فيه، من وراء الوظيفة إلى إكتساب أجر بهدف تلبية متطلبات العيش وتحسين المستوى المعيشي. وبالرغم من أهمية قيمة الأجر في تحقيق هذا الهدف، إلا أن القيمة الحقيقية له تكتسي أهمية كبرى.

2- الأجور والقدرة الشرائية في الجزائر:

2-1- واقع الأجور في الجزائر:

يُعرّف الأجر بأنه عدد الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الأجير مقابل الجهد العضلي أو الفكري الذي يقوم به. وبهذا المعنى يُدعى هذا الأجر بالأجر الإسمي. ويُعتبر الأجر من أهم المتغيرات الإقتصادية، فإضافة لكونه أهم مكونات الدخل القومي، فهو أيضاً مقياس لمستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي (حيدر، 2012، صفحة 5).

وبالإضافة إلى إرتباط الأجور بإنتاجية العمل والظروف الإقتصادية العامة، فإنها تتوسط فيها أيضاً مجموعة من المؤسسات، بما فيها النقابات وسياسات الحد الأدنى للأجور. ونجد في الممارسة العملية أن التأثير النسبي لهذه المؤسسات يختلف فيما بين الدول وعلى مر الزمن، إلا أن هذه المؤسسات تشكل في معظم الدول جزءاً من هياكل الإدارة في المجتمع وسوق العمل والتي يتفاعل من خلالها العمال وأصحاب العمل فيما بينهم وبالتالي يتم تحديد الأجور (منظمة العمل الدولية، 2008، صفحة 33).

وتبلغ نسبة العمال الأجراء في الجزائر، كما أشرنا سابقاً، 67.3% من مجمل المشتغلين، وبالتالي فهي فئة جد هامة سواء من حيث الإنفاق الإستهلاكي التي تقوم به أو كونها وعاء ضريبي للسلطات العمومية.

وقررت المادة 80 من القانون رقم 90-11 (قانون رقم 90-11، 1990) أن للعامل الحق في أجر مقابل العمل المؤدى، ويتقاضى بموجبه مرتبا أو دخلا يتناسب ونتائج العمل. والراتب حسب هذا القانون يتكون من:

- الأجر الأساسي الناجم عن التصنيف المهني في الهيئة المستخدِمة،
- التعويضات المدفوعة بحكم أقدمية العامل أو مقابل الساعات الإضافية بحكم ظروف عمل خاصة، لا سيما العمل التناوبي والعمل المضر والإلزامي، بما فيه العمل الليلي، وعلاوة المنطقة.
- العلاوات المرتبطة بإنتاجية العمل ونتائجه.

وفي معظم الدول المتقدمة نجد إحصاءات الأجور متاحة على نطاق واسع في الوقت الحاضر، حيث تجمع معظم الدول المتقدمة بانتظام الآن بيانات عن متوسط الأجور (منظمة العمل الدولية، 2008، صفحة 9)، في حين أن الإحصائيات حول الأجور في الدول النامية نادرة جداً، حيث أن إحصائيات الأجور ليست فقط من بين الإحصاءات الأكثر تعقيداً، بل لأنها أيضاً تتطلب موارد كبيرة وبنية تحتية. (منظمة العمل الدولية، 2008، صفحة 10)

وسوف نعتمد في تحليلنا لواقع الأجور في الجزائر على المعطيات المتوفرة من نتائج التحقيق السنوي حول الأجور لدى المؤسسات التي يقوم بها الديوان الوطني للإحصائيات. ويقوم هذا التحقيق على مجمل النشاطات ماعدا الزراعة والإدارة. (ONS, 2018, p. 1)

ففي شهر ماي من سنة 2017 بلغ الأجر الصافي المتوسط الشهري للقطاع العام والخاص (ماعدا قطاعي الزراعة والإدارة) مبلغ 40325 دج، مرتفعاً بنسبة 49.9% عن الأجر المسجل في شهر ماي من سنة 2010. ويُعتبر مستوى تأهيل الأجير والقطاع القانوني وحجم المؤسسة بالإضافة إلى خصوصيات التعويض القطاعي للمؤسسات في بعض القطاعات أكثر العناصر التي تؤدي إلى تمييز مستوى الأجور. (ONS, 2018, p. 10)

وقطاعياً، يُلاحظ أن قطاع الصناعات الإستخراجية يدفع أجوراً أعلى مقارنة مع باقي القطاعات حيث يبلغ الأجر الصافي المتوسط الشهري للقطاع مبلغ 104838 دج. ويُلاحظ أن الفرق شاسع بين هذا الأجر وأعلى أجر يليه وهو 60003 دج والذي يدفعه قطاع النشاطات المالية، في حين أن باقي القطاعات تدفع كلها أجوراً صافية متوسطة شهرية أقل من 50000 دج. ويُعتبر قطاع البناء الأضعف أجراً حيث يدفع أجراً صافياً متوسطاً شهرياً بقيمة 30741 دج. وشهدت جميع القطاعات إرتفاعاً في الأجر الصافي المتوسط الشهري. وسجل القطاع الصحي أكبر إرتفاع بـ 64.1%، في حين سجل قطاع الفنادق والمطاعم أضعف إرتفاع بـ 37.8%.

أما حسب مستوى التأهيل، تتلقى فئة الإطارات أجراً صافياً متوسطاً شهرياً قيمته 79002 دج، تليها فئة موظفو الضبط بـ 47308 دج، وأخيراً فئة موظفو التنفيذ بـ 26893 دج. وسجل الأجر الصافي المتوسط الشهري لجميع الفئات إرتفاعاً بنسب 53.0%، 51.8% و47.7% على التوالي.

وإذا حللنا مستويات الأجور حسب كل من القطاع العام والقطاع الخاص منفصلين، يُلاحظ تباين في الأجور المدفوعة. ففيما يخص القطاع العام، سجل الأجر الصافي المتوسط الشهري مبلغ 56197 دج مُسجلاً نمواً بـ 46.1% . ويتميز قطاع الصناعات الإستخراجية بأنه القطاع الذي يدفع لأجوراً أعلى من باقي القطاعات حيث تبلغ قيمة الأجر 105663 دج، ويليه كل من قطاع النقل والإتصالات بأجر قيمته 57233 دج وقطاع النشاطات المالية بأجر قيمته 57040 دج، في حين تُسجل باقي القطاعات أجوراً صافية متوسطة شهرية أقل من 50000 دج. ويدفع قطاع الفنادق والمطاعم أقل أجر قيمته 35414 دج. وسجلت جميع القطاعات نمواً في الأجور الصافية المتوسطة الشهرية، أعلاها في قطاع العقار، الخدمات للمؤسسات بنسبة نمو 70.3%، وأقلها في قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة نمو 29.8%.

أما من حيث مستوى التأهيل، تتلقى فئة الإطارات في القطاع العام أجراً صافياً متوسطاً شهرياً بقيمة 86585 دج، يليها فئة موظفو الضبط بأجر قيمته 62000 دج، وأخيراً فئة موظفو التنفيذ بأجر قيمته 38444 دج. وشهدت الأجور الصافية المتوسطة الشهرية إرتفاعاً لجميع الفئات بنسب 47.8%، 46.1% و46.7% على التوالي.

أما فيما يخص القطاع الخاص، سجل الأجر الصافي المتوسط الشهري مبلغ 32989 دج مُسجلاً نمواً بـ 53.1%. ويتميز قطاع النشاطات المالية بأنه القطاع الذي يدفع أجوراً أعلى من باقي القطاعات حيث تبلغ قيمة الأجر المدفوع 74593 دج، في حين تدفع باقي القطاعات أجوراً صافية متوسطة شهرية أقل من 50000 دج، ويدفع قطاع الصناعات الإستخراجية أقل أجر بـ 26181 دج. وسجلت جميع القطاعات نمواً في الأجور الصافية المتوسطة الشهرية، أعلاها في قطاع النشاطات المالية بنسبة 74.2%، وأقلها في قطاع العقار، الخدمات للمؤسسات بنسبة 28.1%.

أما من حيث مستوى التأهيل، تتلقى فئة الإطارات في القطاع الخاص أجراً صافياً متوسطاً شهرياً بقيمة 71700 دج، تليها فئة موظفو الضبط بقيمة 36805 دج، وأخيراً فئة موظفو التنفيذ بقيمة 25912 دج. وشهدت الأجور الصافية المتوسطة الشهرية إرتفاعاً لجميع الفئات بنسب 59.4%، 59.4% و48.2% على التوالي.

الشكل رقم 6: الأجر الصافي المتوسط الشهري (دج) في ماي 2017 ونسبة نموه مقارنة بماي 2010 حسب النشاط الإقتصادي والإجمالي

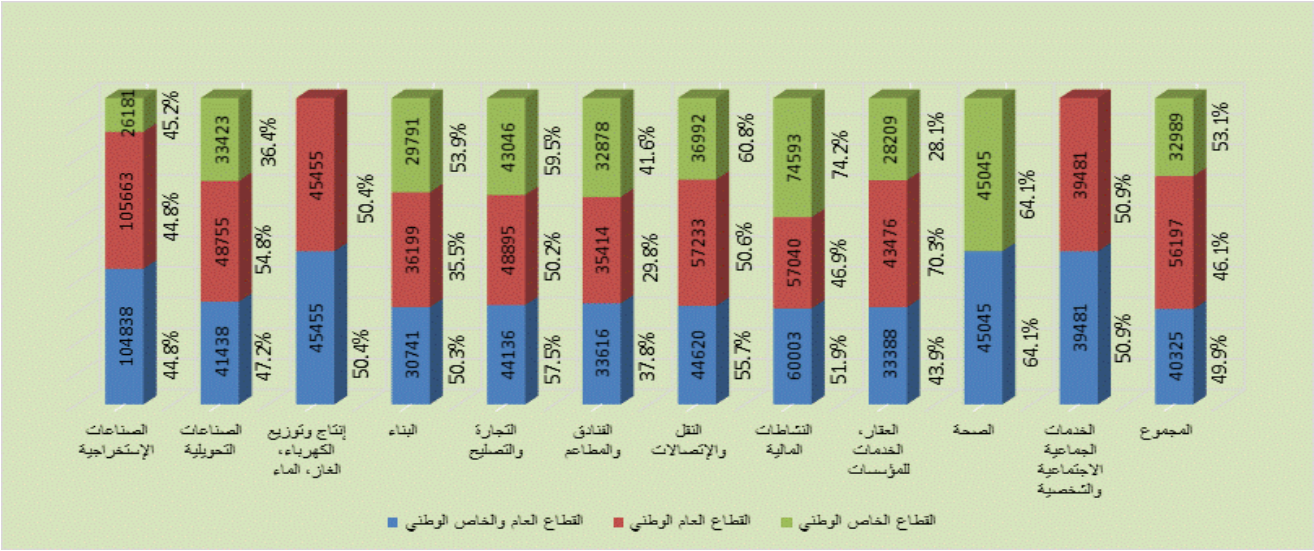

المصدر: من إعداد المؤلف من معطيات الجداول 1، 2 و3 في قائمة الملاحق.

الشكل رقم 7: الأجر الصافي المتوسط الشهري (دج) حسب القطاع القانوني ومستويات المؤهلات في ماي 2017 ونسب النمو مقارنة بماي 2010

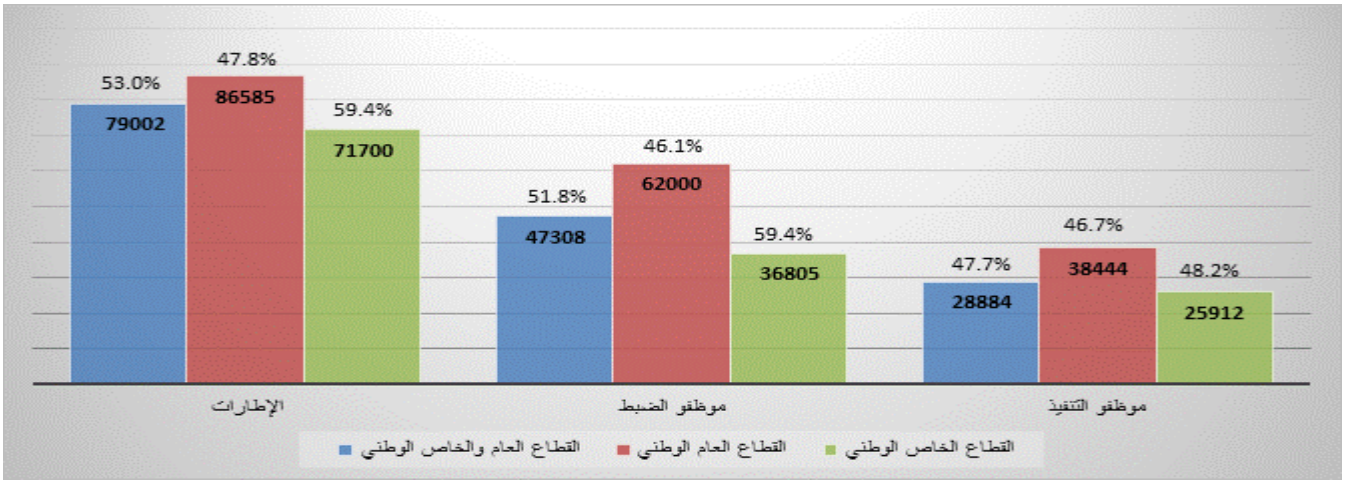

المصدر: من إعداد المؤلف من معطيات الجداول 1، 2 و3 في قائمة الملاحق.

وبالرغم من أهمية هذا الإرتفاع في قيمة الأجور الإسمية سواء بالنسبة للأجراء أو بالنسبة للإقتصاد ككل، إلا أن القيمة الحقيقية لهذه الأجور تكتسي أهمية بالغة بالنظر لكونها المحددة للقدرة الشرائية والمستوى المعيشي لفئة الأجراء وأسرهم.

2-2- تطور القيمة الحقيقية للأجور:

تتحدد القيمة الحقيقية للأجور بالأخذ بعين الإعتبار مستويات الأسعار من خلال مؤشر أسعار الإستهلاك. والغرض من مؤشر أسعار الإستهلاك هو تسليط الضوء على التغييرات، مع مرور الوقت، في الأسعار التي يدفعها المستهلكون مقابل مجموعة من السلع والخدمات المشتراة في المتاجر، السوق أو في أي نقطة بيع أخرى. وهذا النوع من المؤشرات له معنى دقيق للغاية، فهو يقيس تطور الأسعار لنفس "سلة" السلع والخدمات التي تعتبر ممثلاً لإستهلاك الأسر المعيشية. وبصورة أكثر بساطة، فإنه يشير إلى مقدار ما تحتاج إلى إنفاقه أكثر (أو أقل) لإستهلاك نفس الشيء كما في وقت معين. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لا يُقصد به قياس التغير في "تكلفة المعيشة"، ناهيك عن التغير في ميزانية الإستهلاك، ولكنه يقيّم التغير في متوسط الأسعار . (ONS, 2019c, p. 2)

وسوف نستخدم في هذه الدراسة المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك. وهو مؤشر يتم حسابه على أساس ملاحظة الأسعار التي تُجرى في 17 مدينة وقرية ممثلة لمختلف مناطق البلاد. ويُحسب هذا المؤشر إبتداء من جانفي 2002 وسنة الأساس هي سنة 2001 (ONS, 2019c, p. 30). ويُلاحظ أنه منذ سنة 2002، شهد متوسط المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك إرتفاعاً مستمراً من 102.6 نقطة خلال هذه السنة إلى 214.2 نقطة خلال سنة 2018.

الشكل رقم 8: تطور المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك خلال الفترة 2002– 2018

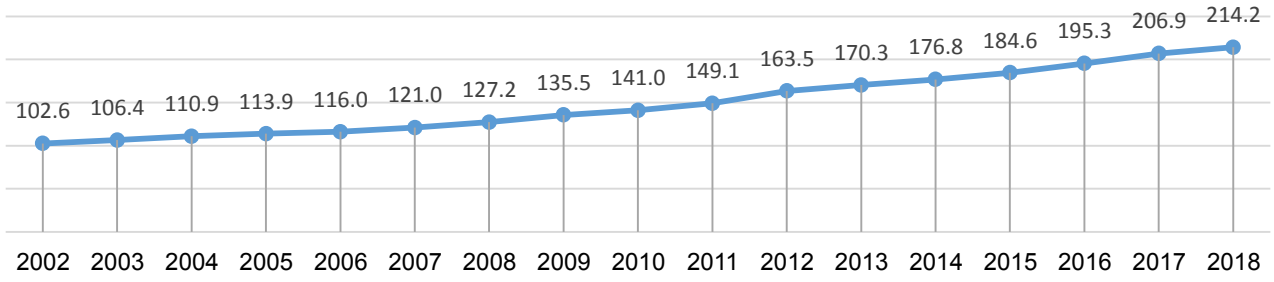

Source: Préparé par l'auteur à partir de:
- Données 2002-2011: (ONS, 2012a, pp. 35-44)
- Donnée 2012-2018: (ONS, 2019c, pp. 40-41)

وبالنظر لكون معطيات الأجور المُستخدمة في هذه الدراسة تخص فترتي ماي 2010 وماي 2017، فسيتم إستخدام المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك الخاص بهذين الشهرين وهما على التوالي 140.9 نقطة و205.8 نقطة (ONS, 2019c, PP. 33, 40).

سجل الأجر الصافي المتوسط الشهري الحقيقي في القطاع العام والخاص (جميع قطاعات النشاطات الإقتصادي ماعدا قطاعي الزراعة والإدارة وجميع مستويات التأهيل) إرتفاعاً بـ 2.7% في شهر ماي من سنة 2017 مقارنة بشهر ماي من سنة 2010، وهو نفس الإتجاه الذي شهده في القطاع الخاص الوطني بـ 4.8%، في حين لم ينمو الأجر الصافي المتوسط الشهري الحقيقي في القطاع العام الوطني حيث إرتفعت قيمة هذا الأجر من 27302 دج إلى 27307 دج فقط. وعلى مستوى قطاعات النشاط الإقتصادي، شهدت الأجور الصافية المتوسطة الشهرية الحقيقية نسب نمو موجبة خلال نفس الفترة ماعدا في بعض القطاعات. فعلى مستوى قطاع النشاط الإقتصادي العام والخاص الوطني، إنخفض الأجر الحقيقي في كل من قطاع الصناعات الإستخراجية، قطاع الفنادق والمطاعم وقطاع العقار،الخدمات للمؤسسات بـ0.9%، 5.7% و1.5% على التوالي. أما على مستوى قطاع النشاط الإقتصادي العام الوطني شهد كل من قطاع الصناعات الإستخراجية، قطاع البناء وقطاع الفنادق والمطاعم إنخفاضاً في الأجر الحقيقي بنسبة 0.9%، 7.3% و11.2% على التوالي. وعلى مستوى قطاع النشاط الإقتصادي الخاص، إنخفض الأجر الحقيقي في كل من قطاع الصناعات الإستخراجية، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع الفنادق والمطاعم، قطاع العقار، الخدمات للمؤسسات بـ0.6%، 6.6%، 3.0% و12.3% على التوالي.

الشكل رقم 9: نسبة نمو الأجر الصافي المتوسط الشهري الإسمي والحقيقي في شهر ماي 2017 مقارنة بشهر ماي 2010 حسب قطاع النشاط الإقتصادي (%)

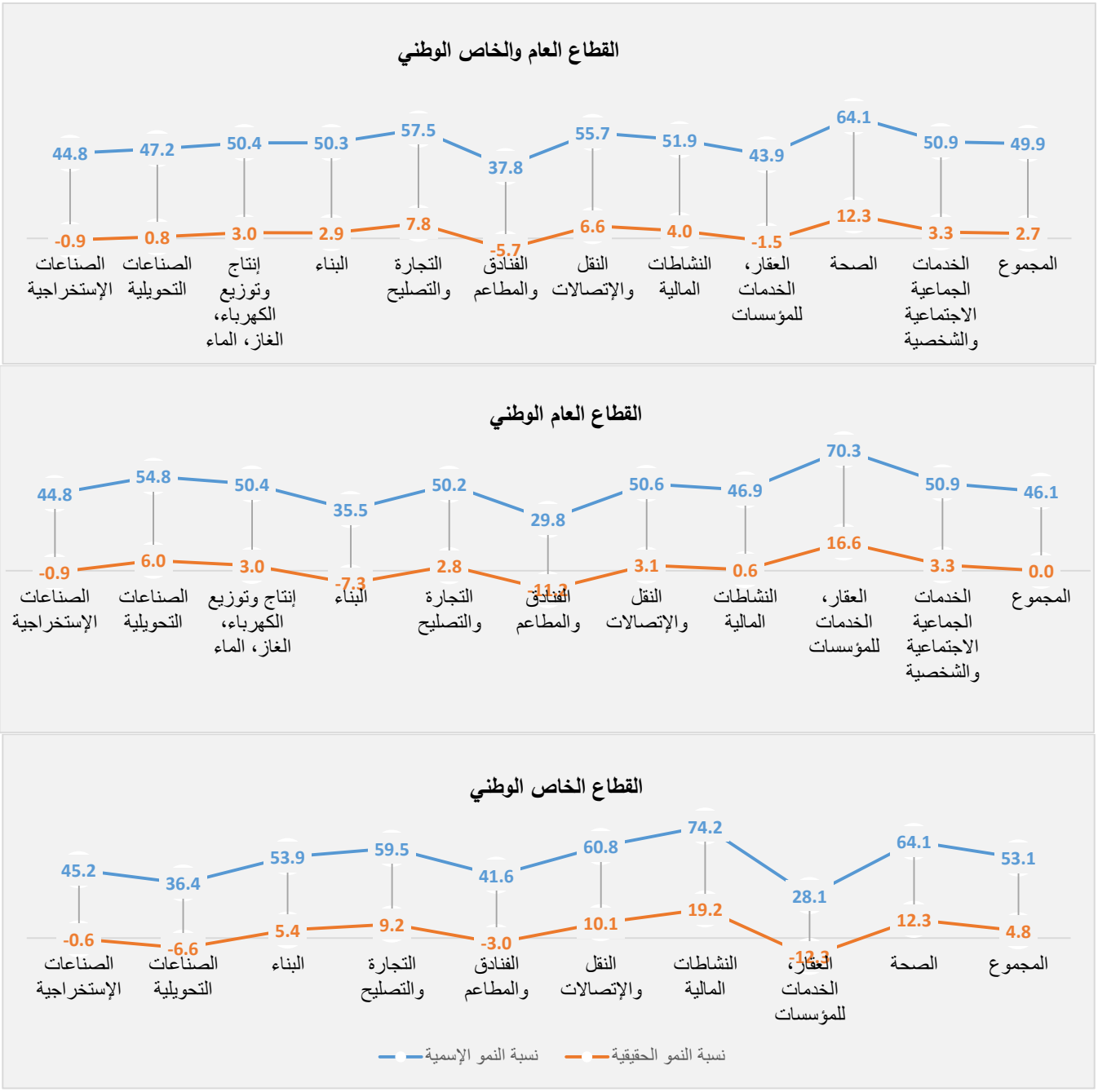

المصدر: من إعداد المؤلف وفقا للمعطيات من الجداول 1، 2 و3 في قائمة الملاحق

وعلى مستوى التأهيل، إرتفع الأجر الصافي المتوسط الشهري الحقيقي في القطاع العام والخاص الوطني لدى جميع الفئات، وسجلت فئة الإطارات أكبر زيادة بـ 4.7%، تليها فئة موظفو الضبط بـ 4.0% وأخيراً فئة موظفو التنفيذ بـ 1.1%. وفي القطاع العام الوطني سجلت فئتي الإطارت وموظفو التنفيذ فقط إرتفاعاً في الأجر الصافي المتوسط الشهري الحقيقي بـ 1.2% و0.4% على التوالي، في حين لم ينمو الأجر الصافي المتوسط الشهري الحقيقي لدى فئة موظفو الضبط حيث إرتفعت قيمة هذا الأجر من 30116 دج إلى 30126 دج فقط. وفي القطاع الخاص الوطني إرتفع الأجر الصافي المتوسط الشهري الحقيقي لدى جميع الفئات حيث إستفادت فئة الإطارات بأكبر زيادة بـ 9.1%، تليها فئة موظفو الضبط بـ 9.1%، وأخيراً فئة موظفو التنفيذ بـ 1.5%.

الشكل رقم 10: نسبة تطور الأجر الصافي المتوسط الشهري الإسمي والحقيقي في شهر ماي 2017 مقارنة بشهر ماي 2010 حسب مستوى التأهيل (%)

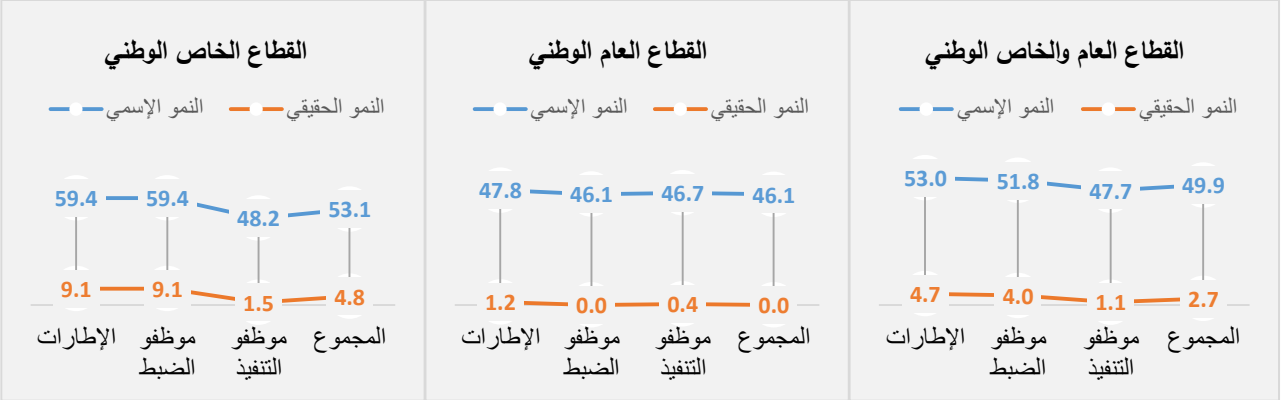

المصدر: من إعداد المؤلف وفقاً للمعطيات من الجداول 1، 2 و3 في قائمة الملاحق

وما يُلاحظ من خلال تحليلنا لإتجاهات معدلات نمو الأجور الإسمية والأجور الحقيقية هو الفرق الشاسع بين المعدلين في جميع قطاعات النشاط الإقتصادي ولدى جميع مستويات التأهيل. وبصفة عامة، يبلغ الفرق بين المعدلين على المستوى الوطني (جميع قطاعات النشاط الإقتصادي وجميع مستويات التأهيل) 47.2 نقطة مئوية، وهو ما يعني "إلتهام" الإرتفاع في مستوى الأسعار للزيادات في الأجور الإسمية.

الخاتمة:

تُعتبر مسألة الأجور في غاية الأهمية سواء بالنسبة للأفراد الأجراء وأسرهم، أو بالنسبة للإقتصاد ككل. وبالرغم من أهمية قيمة الأجر المُتلقَى، أي الأجر الإسمي، إلا أن المسألة الأكثر أهمية بالنسبة للأجراء هي القيمة الحقيقية للأجور والتي تحدد قوة وضعف القدرة الشرائية من خلال الأخذ بعين الإعتبار لمستويات الأسعار السائدة.

الإجابة على الفرضيات:

بعد عرض هذا البحث والإحاطة قدر الإمكان ببعض جوانبه، يُمكننا إجراء إختبار لفرضياته كما يلي:

- الفرضية الأولى تم التأكد من صحتها. فخلال الفترة سبتمبر 2018 بلغت نسبة العمال الأجراء إلى إجمالي المشتغلين 67.3%. تتوزع بين فئتين: فئة الأجراء الدائمين بنسبة 38.0% وفئة أجراء غير دائمين ومتدربين بنسبة 29.3%. في حين تتوزع باقي النسبة بين فئة المستخدِمين وأصحاب المهن الحرة بنسبة 30.7% ومساعدو عائلات بنسبة 1.9%.

- الفرضية الثانية تم التأكد من صحتها. فنتيجة للإرتفاع الكبير في مستوى الأسعار مُقاساً بالمؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك، لم تترجم الإرتفاعات في مستويات الأجور الإسمية خلال الفترة ماي 2010- ماي 2017 إلا بنسب نمو ضعيفة في الأجور الحقيقية، وسالبة في بعض الحالات، وهو ما أدى إلى تسجيل فروقات كبيرة بين معدلات تطور الأجور الإسمية ومعدلات تطور الأجور الحقيقية خلال الفترة.

نتائج الدراسة:

بعد الدراسة والتحليل للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- إرتفع عدد المشتغلين خلال الفترة سبتمبر 2010-سبتمبر 2018 من 9 ملايين و735 ألف مشتغل إلى 11 مليون وألف مشتغل. ولقد أسهمت ثلاثة عوامل رئيسية في ارتفاع مستويات التشغيل خلال هذه الفترة وخلال فترات سابقة وهي: إرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج الإستثمارات العمومية وتوسع التوظيف في الوظيفة العمومية؛

- يُعتبر مستوى تأهيل الأجير والقطاع القانوني وحجم الشركة بالإضافة إلى خصوصيات التعويض القطاعي للمؤسسات في بعض القطاعات أكثر العناصر التي تؤدي إلى تمييز مستوى الأجور؛

- شهدت الأجور الصافية المتوسطة الشهرية الإسمية خلال الفترة ماي 2017 مقارنة مع فترة ماي 2010 إرتفاعات هامة على المستوى الوطني وفي جميع قطاعات النشاط الإقتصادي (ماعدا قطاعي الزراعة والإدارة الذين لا تشملهما الدراسة) ولدى جميع مستويات التأهيل؛

- سجلت مستويات الأسعار في الجزائر، مقاسة بالمؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك، إرتفاعاً كبيراً حيث إنتقلت قيمة متوسط المؤشر من 102.6 نقطة سنة 2002 إلى 214.2 نقطة في 2018؛

- بالرغم من نسب النمو الهامة في الأجور الصافية المتوسطة الشهرية الإسمية خلال الفترة ماي 2010-ماي 2017، إلا أن نمو الأجور الحقيقية خلال نفس الفترة لم تشهد إلا نسب موجبة ضئيلة، وسالبة في بعض الحالات حيث إلتهم الإرتفاع الكبير في الأسعار نسبة كبيرة من الإرتفاعات في الأجور الإسمية.

التوصيات والاقتراحات:

يُمكن على أساس النتائج المُتوصل إليها تقديم التوصيتين التاليتين:

- يجب البحث في الأسباب الحقيقية لإرتفاع الأسعار من أجل إتخاذ الإجراءات الصحيحة للحد من هذا الإرتفاع؛

- ضرورة المراجعة الدورية للأجور الإسمية للمحافظة، على الأقل، على القيمة الحقيقية الحالية لهذه الأجور؛

قائمة المراجع:

1– المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري. (2018). تاريخ الإسترجاع 2018/12/22 من http://www.dgfp.gov.dz/ar/stat.asp

2– حيدر، رشيد. (26–27 سبتمبر، 2012). *مساواة الأجور في ظل آلية أسواق العمل.الندوة الوطنية حول المساواة في الأجور. منظمة العمل العربية*. تم الاسترجاع من https://alolabor.org/wp-content/uploads/2012/09/Dr_Hedar.pdf

3– القانون رقم 90–11 المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17، 25 أفريل 1990.

4– منظمة العمل الدولية. (2008). التقرير العالمي للأجور 2008–2009: الحد الأدنى للأجور والمفاوضة الجماعية: نحو سياسة متناسقة،جنيف. تم الإسترجاع من https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_173521.pdf

5 - Bulletin d'information Statistique de la PME. (2012, mars). N °20. Alger

6 - Bulletin d'information Statistique de la PME. (2013, avril). N °22. Alger.

7 - Bulletin d'information Statistique de la PME. (2015, avril), N °26. Alger.

8 - Bulletin d'information Statistique de la PME. (2017, mai), N °30. Alger.

9- Bulletin d'information Statistique de la PME. (2018a, mai), N°32. Alger.

10- Bulletin d'information Statistique de la PME. (2018b, novembre), N°33. Alger.

11 - ONS. (2012a). Indice des Prix à la Consommation 2002 - 2011, Collections Statistiques N° 171/ 2012, Série E: Statiistiiques Economiques N° 68, Alger, juin. Repéré à http://www.ons.dz/IMG/pdf/Collection_IPC_2011_N171.pdf

12 – ONS. (2012b). Résultats de l''enquête nationale sur les salaires auprès des entreprises Mai 2010, N° 598. Repéré à http://www.ons.dz/IMG/pdf/Publication_finale_enq.salaires_2010_.pdf

13 - ONS. (2016). Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, Collections Statistiques N° 197/2016, Série E: Statistiques Economiques N° 85, Alger. Repéré à http://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospeco_63-14.pdf

14 - ONS. (2018). Résultats de l'enquête annuelle sur les salaires auprès des entreprises Mai 2017, N° 834. Repéré à http://www.ons.dz/IMG/pdf/EnquetesalaireMai2017.pdf

15 - ONS. (2019a). ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2018, N° 840, Alger, janvier. Repéré à http://www.ons.dz/IMG/pdf/Emploi_chomage_Avril_2018.pdf
16 - ONS. (2019b). Les comptes économiques de 2015 à 2018, N° 861. Repéré à http://www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes2015-2018.pdf
17 - ONS. (2019c). Indice des Prix à la Consommation 2009 - 2018, Collections Statistiques N° 211/ 2019, Série E: Statistiques Economiques N° 98, Alger, mai. Repéré à http://www.ons.dz/IMG/pdf/ipc2009-2018.pdf

الملاحق:

الجدول رقم 1: تطور الأجر الصافي المتوسط الشهري الإسمي والحقيقي (شهر ماي) في القطاع العام والخاص الوطني حسب قطاع النشاط الاقتصادي ومستوى المؤهل خلال الفترة 2010–2017 (دج ونسب مئوية)

مستويات المؤهلات		الإطارات			موظفو الضبط			موظفو التنفيذ			المجموع		
القطاع	قيمة الأجر	2010	2017	نسبة النمو	2010	2017	النسب النمو	2010	2017	نسبة النمو	2010	2017	نسبة النمو
الصناعات الإستخراجية	الإسمية	90138	129462	43.6	68652	98594	43.6	47847	72847	52.2	72423	104838	44.8
	الحقيقية	63973	62907	-1.7	48724	47908	-1.7	33958	35397	4.2	51400	50942	-0.9
الصناعات التحويلية	الإسمية	48286	69979	44.9	31053	48331	55.6	21552	30872	43.2	28158	41438	47.2
	الحقيقية	34270	34003	-0.8	22039	23484	6.6	15296	15001	-1.9	19984	20135	0.8
إنتاج وتوزيع الكهرباء، الغاز، الماء	الإسمية	41262	65148	57.9	29414	43392	47.5	22122	31866	44.0	30228	45455	50.4
	الحقيقية	29285	31656	8.1	20876	21085	1.0	15700	15484	-1.4	21454	22087	3.0
البناء	الإسمية	41287	62607	51.6	23390	36066	54.2	17291	25672	48.5	20450	30741	50.3
	الحقيقية	29302	30421	3.8	16600	17525	5.6	12272	12474	1.6	14514	14937	2.9
التجارة والتصليح	الإسمية	48579	84697	74.3	26363	42539	61.4	21001	29281	39.4	28025	44136	57.5
	الحقيقية	34478	41155	19.4	18710	20670	10.5	14905	14228	-4.5	19890	21446	7.8
الفنادق والمطاعم	الإسمية	48552	63221	30.2	28803	36626	27.2	20191	29145	44.3	24401	33616	37.8
	الحقيقية	34458	30720	-10.9	20442	17797	-12.9	14330	14162	-1.2	17318	16334	-5.7
النقل والإتصالات	الإسمية	45682	71219	55.9	33034	51907	57.1	22555	34931	54.9	28659	44620	55.7
	الحقيقية	32422	34606	6.7	23445	25222	7.6	16008	16973	6.0	20340	21681	6.6
النشاطات المالية	الإسمية	48690	73785	51.5	34630	51743	49.4	25091	40174	60.1	39502	60003	51.9
	الحقيقية	34556	35853	3.8	24578	25142	2.3	17808	19521	9.6	28035	29156	4.0
العقار، الخدمات للمؤسسات	الإسمية	45772	68424	49.5	30076	43428	44.4	19946	28396	42.4	23207	33388	43.9
	الحقيقية	32485	33248	2.3	21346	21102	-1.1	14156	13798	-2.5	16471	16224	-1.5
الصحة	الإسمية	49918	94279	88.9	32075	42084	31.2	15710	24173	53.9	27454	45045	64.1
	الحقيقية	35428	45811	29.3	22764	20449	-10.2	11150	11746	5.3	19485	21888	12.3
الخدمات الجماعية الاجتماعية والشخصية	الإسمية	39535	70862	79.2	31510	43937	39.4	22676	34244	51.0	26163	39481	50.9
	الحقيقية	28059	34432	22.7	22363	21349	-4.5	16094	16639	3.4	18568	19184	3.3
المجموع	الإسمية	51650	79002	53.0	31156	47308	51.8	19551	28884	47.7	26893	40325	49.9
	الحقيقية	36657	38388	4.7	22112	22987	4.0	13876	14035	1.1	19087	19594	2.7

Source: Préparé par l'auteur à partir de: Données 2010: (ONS, 2012b), Données 2017: (ONS, 2018)
القيم الحقيقية ونسب النمو من حساب المؤلف. وإستخدم المؤلف في حساب الأجر الصافي المتوسط الشهري الحقيقي مؤشرات أسعار الإستهلاك الوطني لشهر ماي 2010 (140.9 نقطة)، وشهر ماي 2017 (205.8 نقطة).

الجدول رقم 2: تطور الأجر الصافي المتوسط الشهري الإسمي والحقيقي (شهر ماي) في القطاع العام الوطني حسب قطاع النشاط الاقتصادي ومستوى المؤهل خلال الفترة 2010–2017 (دج ونسب مئوية)

مستويات المؤهلات		الإطارات			موظفو الضبط			موظفو التنفيذ			المجموع		
القطاع	قيمة الأجر	2010	2017	نسبة النمو	2010	2017	نسبة النمو	2010	2017	نسبة النمو	2010	2017	نسبة النمو
الصناعات الإستخراجية	الإسمية	90313	129692	43.6	68866	98901	43.6	49072	74793	52.4	72994	105663	44.8
	الحقيقية	64097	63018	-1.7	48876	48057	-1.7	34828	36343	4.4	51806	51343	-0.9
الصناعات التحويلية	الإسمية	46204	70246	52.0	33207	54255	63.4	24200	36201	49.6	31496	48755	54.8
	الحقيقية	32792	34133	4.1	23568	26363	11.9	17175	17590	2.4	22353	23690	6.0
إنتاج وتوزيع الكهرباء، الغاز، الماء	الإسمية	41262	65148	57.9	29414	43392	47.5	22122	31866	44.0	30228	45455	50.4
	الحقيقية	29285	31656	8.1	20876	21085	1.0	15700	15484	-1.4	21454	22087	3.0
البناء	الإسمية	43903	66300	51.0	36272	43926	21.1	21535	29659	37.7	26721	36199	35.5
	الحقيقية	31159	32216	3.4	25743	21344	-17.1	15284	14412	-5.7	18965	17589	-7.3
التجارة والتصليح	الإسمية	43294	68000	57.1	32799	51869	58.1	27620	38558	39.6	32558	48895	50.2
	الحقيقية	30727	33042	7.5	23278	25204	8.3	19603	18736	-4.4	23107	23759	2.8
الفنادق والمطاعم	الإسمية	46713	57938	24.0	29165	35513	21.8	22719	31111	36.9	27292	35414	29.8
	الحقيقية	33153	28153	-15.1	20699	17256	-16.6	16124	15117	-6.2	19370	17208	-11.2
النقل والإتصالات	الإسمية	53881	80437	49.3	39607	59942	51.3	32008	48233	50.7	38001	57233	50.6
	الحقيقية	38241	39085	2.2	28110	29126	3.6	22717	23437	3.2	26970	27810	3.1
النشاطات المالية	الإسمية	46598	67877	45.7	33259	49446	48.7	26047	38853	49.2	38825	57040	46.9
	الحقيقية	33072	32982	-0.3	23605	24026	1.8	18486	18879	2.1	27555	27716	0.6
العقار، الخدمات للمؤسسات	الإسمية	37929	60749	60.2	27409	46740	70.5	21712	37998	75.0	25529	43476	70.3
	الحقيقية	26919	29518	9.7	19453	22711	16.8	15410	18464	19.8	18119	21125	16.6
الخدمات الجماعية الاجتماعية والشخصية	الإسمية	39535	70862	79.2	31510	43937	39.4	22676	34244	51.0	26163	39481	50.9
	الحقيقية	28059	34432	22.7	22363	21349	-4.5	16094	16639	3.4	18568	19184	3.3
المجموع	الإسمية	58568	86585	47.8	42433	62000	46.1	26210	38444	46.7	38468	56197	46.1
	الحقيقية	41567	42072	1.2	30116	30126	0.0	18602	18680	0.4	27302	27307	0.0

Source: Préparé par l'auteur à partir de: Données 2010: (ONS, 2012b), Données 2017: (ONS, 2018)

القيم الحقيقية ونسب النمو من حساب المؤلف. وإستخدم المؤلف في حساب الأجر الصافي المتوسط الشهري الحقيقي مؤشرات أسعار الإستهلاك الوطني لشهر ماي 2010 (140.9 نقطة)، وشهر ماي 2017 (205.8 نقطة).

الجدول رقم 3: تطور الأجر الصافي المتوسط الشهري الإسمي والحقيقي (شهر ماي) في القطاع الخاص الوطني حسب قطاع النشاط الاقتصادي ومستوى المؤهل خلال الفترة 2010–2017 (دج ونسب مئوية)

مستويات المؤهلات		الإطارات			موظفو الضبط			موظفو التنفيذ			المجموع		
القطاع	قيمة الأجر	2010	2017	نسبة النمو	2010	2017	نسبة النمو	2010	2017	نسبة النمو	2010	2017	نسبة النمو
الصناعات الإستخراجية	الإسمية	25947	45077	73.7	20328	29323	44.2	16374	22843	39.5	18025	26181	45.2
	الحقيقية	18415	21903	18.9	14427	14248	-1.2	11621	11100	-4.5	12793	12722	-0.6
الصناعات التحويلية	الإسمية	52812	69398	31.4	27321	38066	39.3	19541	26825	37.3	24502	33423	36.4
	الحقيقية	37482	33721	-10.0	19390	18497	-4.6	13869	13034	-6.0	17390	16241	-6.6
البناء	الإسمية	40679	61749	51.8	21231	34749	63.7	16570	24996	50.9	19359	29791	53.9
	الحقيقية	28871	30004	3.9	15068	16885	12.1	11760	12146	3.3	13740	14476	5.4
التجارة والتصليح	الإسمية	49947	89020	78.2	24900	40418	62.3	19552	27250	39.4	26986	43046	59.5
	الحقيقية	35449	43256	22.0	17672	19639	11.1	13877	13241	-4.6	19153	20916	9.2
الفنادق والمطاعم	الإسمية	49686	66478	33.8	28551	37400	31.0	19368	28506	47.2	23214	32878	41.6
	الحقيقية	35263	32302	-8.4	20263	18173	-10.3	13746	13851	0.8	16476	15976	-3.0
النقل والإتصالات	الإسمية	41313	66308	60.5	22652	39215	73.1	18388	29067	58.1	23009	36992	60.8
	الحقيقية	29321	32220	9.9	16077	19055	18.5	13050	14124	8.2	16330	17975	10.1
النشاطات المالية	الإسمية	64475	118367	83.6	41422	63122	52.4	22893	43211	88.8	42832	74593	74.2
	الحقيقية	45759	57516	25.7	29398	30672	4.3	16248	20997	29.2	30399	36245	19.2
العقار، الخدمات للمؤسسات	الإسمية	61941	84246	36.0	33982	38577	13.5	19281	24784	28.5	22015	28209	28.1
	الحقيقية	43961	40936	-6.9	24118	18745	-22.3	13684	12043	-12.0	15625	13707	-12.3
الصحة	الإسمية	49918	94279	88.9	32075	42084	31.2	15710	24173	53.9	27454	45045	64.1
	الحقيقية	35428	45811	29.3	22764	20449	-10.2	11150	11746	5.3	19485	21888	12.3
المجموع	الإسمية	44988	71700	59.4	23093	36805	59.4	17481	25912	48.2	21543	32989	53.1
	الحقيقية	31929	34840	9.1	16390	17884	9.1	12407	12591	1.5	15290	16030	4.8

Source: Préparé par l'auteur à partire de: Données 2010: (ONS, 2012b), Données 2017: (ONS, 2018)

القيم الحقيقية ونسب النمو من حساب المؤلف. وإستخدم المؤلف في حساب الأجر الصافي المتوسط الشهري الحقيقي مؤشرات أسعار الإستهلاك الوطني لشهر ماي 2010 (140.9 نقطة)، وشهر ماي 2017 (205.8 نقطة).